

آفة المخدرات في أوساط المراهقين اليتامى في ظل التغير الاجتماعي

المؤلف: فاطمة بومدين ، فاطمة بن عابد

جامعة عمار تليجي الأغواط fatiboumediene@yahoo.com

جامعة عمار تليجي الأغواط f.bena2013@gmail.com

الملخص :

تعتبر ظاهرة المخدرات من أعظم الجرائم والآفات الاجتماعية التي تهدد كيان المجتمعات البشرية بأسرها، خاصة في ظل التغير الاجتماعي المتسارع والذي ساهم في استفحال هذه الآفة، أي أنها من الظواهر السلبية التي تضرب بجذورها في كل مجتمع، و أصبحت واقعا مفروضا لا نستطيع الفكك منه ومصدرا للمشاكل والمعاناة في الوقت الحاضر. ونجد أن هذه الظاهرة قد احتلت مكانة بارزة في مجال البحث العلمي، حيث أن أغلب الباحثين انصب اهتمامهم حول معرفة الأسباب والنتائج المترتبة على هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لها. أي أنها من القضايا التي تفرض نفسها لتطرح باستمرار على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على آفة المخدرات في أوساط المراهقين اليتامى في ظل التغير الاجتماعي، من أجل معرفة مدى تطور هذه الظاهرة وسط هذه الفئة التي أصبحت الأكثر استهدافا لمختلف ظواهر الانحراف والإجرام في عصرنا الحالي وما هي أهم الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى انتشارها، وإبراز واقعها في المجتمع الجزائري، وفي الأخير وضع بعض الحلول لمحاولة الحد من هذه الظاهرة أو الآفة الاجتماعية التي تعتبر من أعظم الجرائم التي تمقتها الشرائع السماوية وتعاقب عليها القوانين الوضعية لما لها من تأثير سلبي على الفرد من الناحية الصحية، وكذا المجتمع الذي يفقد توازنه واستقراره بسبب تفشي هذه الظاهرة والتي تنجر عليها ظواهر إجرامية أخرى.

Abstract : Considered drugs phenomenon of the greatest crimes social ills that threaten the entity of human societies as a whole, especially in light of social change accelerated, which contributed to the exacerbation of this scourge, ie it is one of the negative phenomena that are rooted in each community, and became a reality imposed can not escape from it and the source of problems and suffering at the present time. We find that this phenomenon has occupied a prominent position in the field of scientific research, as most researchers focused their attention on the knowledge of the causes and consequences of this phenomenon and its impact on society and try to find solutions it is one of the issues that imposes itself to put down on the international, regional and level the local. So we decided in this study to shed light on the scourge of drugs among adolescents orphans in the era of social change, in order to see how the evolution of this phenomenon is the center of this group, which became the most targeted for various phenomena of delinquency and criminality in our time and what are the most important social causes that led to the deployment, and to highlight the reality of the Algerian society, and at last put some solutions to try to reduce this phenomenon, or social scourge...

مقدمة:

احتل مفهوم التغير حيزا كبيرا في الفكر الاجتماعي والتراث السوسيولوجي ، فمؤسسوا علم الاجتماع حاولوا جعل هذا المفهوم (التغير الاجتماعي) من الاهتمامات الأولى لهذا العلم لأنه يعتبر من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي يصعب تفسيرها أو تحديدها بسهولة، فالكون برمته يخضع لتغيرات مستمرة ، لأن التغير واقع حتمي ذو حركة طبيعية ومتواصلة ومستمرة إلى مالا نهاية ولا سبيل لإيقافه، أي أنه أصبح إحدى السنن المسلم بها ومن السمات الأساسية التي تتميز بها الحياة الاجتماعية.

والمتتبع لحركات المجتمعات الحديثة يجد أن كل شيء في عالمنا يتغير، يمضي ويتحرك وهذا ينطبق على الأفراد والجماعات والشعوب والمجتمعات والأفكار والمبادئ والقيم.... فلا يوجد مجتمع ثابت ولا يوجد مجتمع إلا ونلمس تغيرا في اقتصادياته وسياساته وتنظيماته وبنائه وحجمه وقيمه "فالتغير الاجتماعي ظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية في سبيل بقائها ونموها ونهايتها إلى التوازن مع الواقع والاستقرار الاجتماعي". وقد أشار "سيف الإسلام علي مطر" إلى أن التغير الاجتماعي لا يحدث في كل الظواهر الاجتماعية بطريقة أو بنسبة واحدة بل يختلف من ظاهرة لأخرى. (مطر، 1988م، ص 8، 9) وأن التغير كظاهرة اجتماعية هامة وكغيرها من الظواهر تناولها القرآن الكريم بوضوح من حيث هي قانون اجتماعي حيث قال تعالى "إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس" (آل عمران: الآية. 140) .

ولأن العصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، فقد أدى إلى إحداث تغيرات ثقافية وقيمية واجتماعية على مستوى مجتمعات العالم خاصة الدول النامية، وهذه التغيرات أنشأت واقع جديد يتميز بتعدد الثقافات وتغير في المفاهيم والعلاقات الاجتماعية وتغير على مستوى الأنساق الاجتماعية ككل، وهذا لأن التغير عملية اجتماعية ترتبط بالتحضر والتقدم والتطور والنمو والتكنولوجيا، وكل جوانب الحياة المادية والمعنوية .

وحسب النظرية الوظيفية فإن التصارع الذي يعيشه الفرد نتيجة للظروف المعيشية المعاصرة والأدوار المتوقعة من الفرد والتي يصعب عليه تحقيقها تفقد المرء توازنه الاجتماعي، فيلجأ إلى تعاطي المخدرات ثم الإدمان عليها. كما أشار رائد نظرية التفكك الاجتماعي كلينارد بأن السلوك المنحرف هو ذو وجهة متناقضة أو مخالفة للمعايير التي يرتضيها المجتمع ، لدرجة تجاوز السلوك لحدود التسامح المجتمعي،

والتفكك الاجتماعي يفسر مدخل إدمان المخدرات حيث يعبر عن مشكلة اجتماعية سببها انحراف المدمن عن المعايير والقيم التي أقرها المجتمع. (المشرف، الجوادي، 2014، ص ص. 73، 74)

وبما أن الجزائر من بين الدول النامية التي عرفت مجموعة من التغيرات الاجتماعية المتسارعة نتيجة الاحتكاك والاتصال الحضاري، الذي يعد كذلك عاملا جوهريا في إحداث التغير الاجتماعي، هذا الأخير الذي أحدث نوعا من التناقضات على مستوى البيئة الاجتماعية للمدينة ، فمثلا نجد أن معظم مدن الجزائر تعيش في الآونة الأخيرة تغيرا في نسق العلاقات الاجتماعية وانتشارا للعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية من بينها آفة المخدرات خاصة في أوساط المراهقين، والتي خلقت أزمة حقيقية داخل المدينة.

وتؤكد أدبيات الدراسات الحضرية تزايدا في الاهتمام بالمشكلات الحضرية دون محاولة فهم هذه المشكلات في بعدها الميكرو حضري والماكرو مجتمعي، وفي هذا الإطار يميل بعض علماء الاجتماع إلى وصف مشكلات المدينة بالأزمة الحضرية، ومما لا شك فيه أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والإنسانية قد أخذت أبعادا خطيرة تنبئ بمزيد من التردّي والتدهور لحياة المدينة. (كمال، 1991، ص. 47)

والواقع الحالي يؤكد أن المدينة (الوسط الحضري) أصبحت تعاني من مشكلات خانقة مست مختلف مجالاتها وهذا لكونها فضاء لممارسة الحياة العامة وأنها محصلة لتفاعل العناصر المادية وغير المادية (الجوانب الاجتماعية والثقافية....)، ومن أهم الآثار السلبية لتطور المدينة ظهور بعض الآفات الاجتماعية أو الإجرامية مثل ظاهرة المخدرات، هذه الأخيرة التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد المتاجرة بالسلاح حسب الإحصائيات المتعلقة بالتجارة غير المشروعة في العالم، وهذا ما يفسر سبب انتشارها وبشكل مخيف وتزايد ضحاياها خاصة في أوساط الفئات الشابة وهذا حسب الحصيلة الإحصائية المتعلقة بالتكفل وعلاج المدمنين لتسعة أشهر الأولى لسنة 2016 وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها وصلت كأعلى نسبة مقدرة بـ 41.77 % من فئة الشباب (مرحلة المراهقة المتوسطة والمتأخرة) والتي تتراوح أعمارهم ما بين (16 إلى 25 سنة) ونسبة 36.59 % لدى الفئة العمرية من (26 إلى 35 سنة) تليها الفئة التي تبلغ من العمر أكثر من 35 سنة بنسبة 17.45 % في حين سجلت أقل نسبة لدى الفئات العمرية التي تقل عن 15 سنة مقدرة بـ 4.19 %.(الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2016م، ص. 12)، بالإضافة للقضايا المعالجة خلال شهر جانفي 2017م والتي قدرت بـ

2266 قضية مقابل 2023 قضية خلال شهر ديسمبر 2016 وهذا ما يمثل ارتفاع بـ 243 قضية أي (+12.01%) (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2017م، ص.9).

من خلال هذه الإحصائيات نستطيع القول أن خطورة آفة المخدرات تزيد وطأة وحدة على فئة المراهقين وهذا ما يستدعي منا القلق، وهذا ما يؤكد أن واقع المخدرات أخذ منزلقا خطيرا، وأن فئة المراهقين أصبحت الأكثر استهدافا لمختلف ظواهر الانحراف والإجرام، فآفة المخدرات تعتبر من أعظم الجرائم التي تمقتها الشرائع السماوية وتعاقب عليها القوانين الوضعية لما لها من تأثير سلبي على الفرد من الناحية الصحية، وكذا المجتمع الذي يفقد توازنه واستقراره بسبب تفشي هذه الظاهرة والتي تنجر عليها ظواهر إجرامية أخرى.

وتجدر الإشارة أن الأسباب التي أدت إلى استفحال وانتشار ظاهرة المخدرات تختلف من وقت لآخر، تبعا لاختلاف البيئة الاجتماعية، فضلا عن ارتباطها بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعي الذي يكتنف المجتمع من مرحلة إلى أخرى، كما أن لهذه الآفة تأثيرات مختلفة وخطيرة على كيان الإنسان الجسماني والنفسي والعقلي والسلوكي، بالإضافة إلى علاقته بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، ومن أهم المشاكل الاجتماعية التي تسببها المخدرات انهيار العلاقات الأسرية والذي يؤدي إلى تفكك الأسر، وظهور جرائم أخرى كالسرقة والقتل والتهريب والترويع..الخ.

وليست الحياة في المجتمع الجزائري بمنأى عن هذه الظاهرة (المخدرات) التي أصبحت تسجل حضورها الشامل في الثقافة الجزائرية المعاصرة، بالإضافة أنها من بين دول المغرب العربي التي تعتبر منطقة عبور نحو أوروبا ومناطق أخرى، وهذا ما خلق نوعا من اللااستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لذا بات لزاما علينا تسليط الضوء على هذه الظاهرة باعتبارها تمثل سلوكا منحرفا يهدد استقرار البناء الاجتماعي ككل.

وعلى ضوء ما سبق يأتي التساؤل الأساسي لهذه الورقة البحثية والذي مفاده:

بما أن المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذا التغير الاجتماعي المتسارع وما يفرضه من تغيرات وزيادة في المتطلبات والحاجات الاجتماعية والثقافية، وبما أن ظاهرة المخدرات هي ظاهرة اجتماعية وإجرامية في نفس الوقت، استفحلت وسط العديد من شرائح المجتمع الجزائري خاصة شريحة المراهقين من بينهم فئة اليتامى، فهل أثرت أو هل هناك علاقة بين عوامل التغير الاجتماعي واستفحال الآفات

الاجتماعية كظاهرة المخدرات مثلا؟ أي هل يمكن تفسير تفاقم مشكلة المخدرات على مستوى المراهقين اليتامى بالمجتمع الجزائري بالتغيرات الاجتماعية المتسارعة ؟
ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي الذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هاته الورقة البحثية وذلك بتعرضنا للمحاور أو المباحث التالية:

- 1- مدخل مفاهيمي حول متغيرات الدراسة (المراقبة وآفة المخدرات والتغير الاجتماعي).
- 2- واقع ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري والعوامل المساعدة على استفحالها .
- 3- الانعكاسات السلبية لظاهرتي التحضر والمخدرات على النسيج الاجتماعي .
- 4- التطرق لأهم الحلول أو الآليات الكفيلة لمواجهة ظاهرة المخدرات بين فئات المراهقين والمجتمع ككل.

-أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بهذه الآفة الاجتماعية (المخدرات) وكذلك إبراز دور التغير الاجتماعي في استفحال هذه الظاهرة أوساط المراهقين.
- إبراز دور الأسرة في الوقت الراهن كعامل مهم في علاج هذه الظاهرة وفي استفحالها في آن واحد.
- كما تهدف إلى التركيز على فئة المراهقين بصفة عامة والمراهقين اليتامى بصفة خاصة كونها من الفئات الهشة التي تستدعي الاهتمام وهذا وفقا لما أملتة علينا تعاليمنا الإسلامية من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية بالعناية الفائقة والرعاية الدائمة لهذه الفئة.

-أهمية الدراسة:

- كون المخدرات من الظواهر الاجتماعية التي تشكل خطورة كبيرة على فئات المجتمع، وخاصة فئة المراهقين وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات.
- كونها من الظواهر الاجتماعية التي تنجر عنها آفات اجتماعية أخرى كالسرقة والقتل.... وغيرها، يكون لها انعكاس سلبي على النسيج الاجتماعي.

I أولا: مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

1-تعريف المراقبة:

المراقبة (ADOLESCENCE) مشتقة من الفعل اللاتيني (ADOLESCERE) ومعناه التدرج نحو النضج الجسمي والجنسي والعقلي والانفعالي والاجتماعي وتبدأ ببداية البلوغ الجنسي، وهي مرحلة تقع بين

مرحلة الطفولة والنضج وتمتد في الفترة الزمنية (13-20) وتتميز بحدوث تغيرات بدنية ونفسية واجتماعية. (الطارقي، 2011، ص.63)

ونظرا لتعدد اتجاهات العلماء اختلفت تعريفاتهم للمراهقة ، إلا أن جميعها تخلص بأنها المرحلة الواقعة بين الطفولة والنضج ،ومن هنا سنتطرق إلى تعريف المراهقة حسب:

-المنظور الثقافي الاجتماعي : يتزعم هذا الاتجاه بندكت وميد، و يركز هذا الاتجاه على النمطية الاجتماعية وأثر الأشكال الثقافية السائدة، فمراهق المجتمعات المتحضرة يحتاج إلى فترة زمنية ليست بهينة بغية التوافق مع عالم الراشدين كذات اجتماعية فاعلة ومندمجة، وتتقلص هذه المدة الزمنية كلما كان المجتمع أقل تحضرا، ولا تتطلب عملية التكيف والاندماج من المراهق مجهودا كبيرا وذلك تبعا لتشابه وتقارب توقعات المجتمع لكل من أدوار الأطفال والمراهقين والراشدين على حد سواء من حيث التحديد والوضوح، في حين أن أدوار المراهقين في المجتمعات المتحضرة فهي أكثر تحديدا وتعقيدا، الأمر الذي يجعل مرحلة المراهقة تطول أكثر، حتى يتسنى للمراهق الحصول على الدور المناسب، مما يمنح الأشكال الثقافية دورا وأهمية أقوى حدة وأكثر تأثيرا عن التأثير الفطري والنضج الجنسي في تحديد شخصية المراهق. (RICHARD,1982, PP.23-25)

- المنظور النفسي: تعرف المراهقة في علم النفس على أنها "الاقترب من النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي ، ولكنه ليس النضج نفسه لأنه في مرحلة المراهقة يبدأ الفرد في النضج العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي ولكنه لا يصل إلى اكتمال النضج إلا بعد سنوات عديدة قد تصل إلى 10 سنوات". (الشافعي، 2009، ص.13) ويركزون كذلك ع في تحديد مفهوم المراهقة على الصراعات والقلق النفسي الذي يحدث للفرد نتيجة للتبدلات الخارجية أو العضوية ولهذا فقد ذهبوا في تعريفهم لمفهوم المراهقة على أنها "فترة ولادة جديدة،لما يطرأ على تفكير المراهق من تأمل.....وهو يمر بمرحلة بيولوجية لها آثارها البارزة في تكوينه الجسمي وفي نمو أبعاده وفي ملاحظة ظواهر جديدة تتعلق بتكوينه العام لم يألف مثلها من قبل" (الجسماني، 1994، ص.198) ويعتقد علماء النفس أن حساسية المراهق الانفعالية ترجع إلى عدم قدرته على الانسجام مع البيئة التي يعيش فيها، إذ يدرك المراهق عندما يتقدم به السن قليلا أن طريقة معاملته لا تتناسب مع ما وصل إليه من نضج وما طرأ عليه من تغير. (الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص.15)

من خلال التعريفات السابقة نعرف المراهقة بأنها مرحلة عبور أو انتقال من الطفولة إلى الرشد وهي مرحلة تعترضها كل مظاهر التغير لأنها تتدرج نحو النضج الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي أي أنها واحدة من مراحل النمو التي يجتازها الفرد والتي يطلق عليها العلماء مرحلة الميلاد الجديد ،ونشير أنها ليست مرحلة مستقلة بذاتها وإنما تتأثر بالبيئة الاجتماعية والظروف المحيطة وبفضل هذا التفاعل تكون شخصية الفرد ايجابية أو سلبية، لذا نعتبرها من المحطات الحرجة في مسيرة نمو الفرد. ،ونشير أن مدة المراهقة تختلف باختلاف الثقافات والحضارات والمعايير الاجتماعية. كما أن التقسيمات الخاصة بمراحل المراهقة تعددت واختلفت باختلاف الباحثين، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة الأخذ بتقسيم "أكرم رضا" في كتابه "مراهقة بلا أزمة" والذي قسم فيه المراهقة إلى ثلاثة مراحل:

-مرحلة المراهقة المبكرة: من 12 الى 15 سنة (التعليم الإعدادي)

-مرحلة المراهقة المتوسطة: من 15 الى 18 سنة(التعليم الثانوي)

-مرحلة المراهقة المتأخرة: من 18 الى 21(التعليم الجامعي)

وسبب اختيار هذا التقسيم كونه تقسيما يتناسب مع طبيعة البحث، والمرحلة التي تم اختيارها هي كلا من المرحلة المتوسطة والمتأخرة أي من 15 الى 21 سنة كونها أهم فئة لها علاقة قوية بجريمة المخدرات وهذا حسب الإحصائيات المعتمدة بالدراسة الحالية.

2- اليتيم: جاء في لسان العرب لابن منظور أن اليتيم يعني الانفراد والميتم: المفرد من كل شيء، واليتيم واليتيم: فقدان الأب، وقال ابن السكيت: اليتيم في الناس من قبل الأب وفي البهائم من قبل الأم ولا يقال لمن فقد الأم من الناس يتيم ولكن منقطع، وقال القرطبي: اليتيم في بني آدم بفقد الأب، وفي البهائم بفقد الأم، وحكى الماوردي أن اليتيم يقال في بني آدم في فقد الأم ،والأول المعروف.(نقلا عن محمد علي، 2001، ص ص، 19-21)

ونعرف اليتيم في هذه الدراسة كل من فقد أحد والديه الأم أو الأب أو الوالدين كلاهما، وفقد الحنان العاطفي والدعم المعنوي والمادي ولم يجد من يعيله أو يهتم به، ونشير أن مصطلح المراهق اليتيم ضمن هذه الدراسة نخص به كل مراهق فقد كلا من الرعاية و الدعم النفسي والاجتماعي بسبب فقد أحد الوالدين أو كلاهما و كذلك من له والدين لكنهما يهملانه ولا يلقي أي دعم ورعاية وتوجيه من طرفهما .

3-تعريف المخدرات: يعرف المخدر لغة بأنه من الخدر وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء ،يقال تخدر العضو اذا استرخى فلا يطيق الحركة. (نقلا عن المشرف،الجوادي،2014،ص.25) ومصطلح

المخدرات DRUGS أو NARCOTICS كلمة مشتقة من الإغريقية NARKOSIS بمعنى يخدر أو يجعله مخدرا. (نقلا عن أبو النصر، 2008، ص.21)

وعرفت المخدرات من الجانب العلمي بأنها "مادة كيميائية تسبب النعاس و النوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم" وكذلك بأنها "مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في نفسية الكائن الحي أو وظيفته" ، وتعرف أيضا بأنها " مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي و يسبب تعاطيها حدوث تغيرات في وظائف المخ، و تشمل هذه التغيرات تنشيط و اضطراب في مراكزه المختلفة، فتؤثر على التفكير، اللمس، الشم، البصر، التذوق، السمع، الإدراك، وكذا النطق." (مروك، 2004، ص.18، 19) كما عرفت بأنها "مواد تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو بالتثبيط أو تسبب الهلوسة والتخيلات، وتؤدي بمقتضاها إلى التعود أو الإدمان، وتضر بالإنسان صحيا أو اجتماعيا، وينتج عن تعاطيها أضرارا اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع ،وتحظر استعمالها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والقوانين المحلية". (أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص.21)

و عرفت المخدرات حسب الاتجاه القانوني بأنها "مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك وتشمل هذه المواد (الأفيون ومشتقاته، والحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات)، لكن لا تصنف الخمر و المهدئات والمنومات ضمن المخدرات بالرغم من أضرارها وقابليتها لإحداث الإدمان. (براهمية، 2013، ص.16، 17)

أما بالنسبة للمخدرات من منظور الشريعة الإسلامية فانه لم يرد ذكر صريح ومباشر للمخدرات في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية، وذلك نظرا لعدم وجود المخدرات في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أو لعدم معرفتهم بها، فالعرب عرفوا الخمر واشتهروا بشربها، والتي تم تحريمها تدريجيا حتى نزل التحريم القاطع في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه". (سورة المائدة: الآية، 90) وما ورد في حديث " أم سلمة" رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر .

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن ندرج المخدرات ضمن جملة المواد الخبيثة التي حرمها الله، وهذا كذلك ما اتفق عليه مجمل العلماء في مختلف المذاهب الإسلامية وذلك باستدلالهم للقران الكريم والسنة.

كما يمكن أن نستنبط تعريف المخدرات من خلال ما كتبه الفقهاء من أمثال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من الفقهاء الذين ظهرت في عصرهم هذه المخدرات، حيث جاءت في كتاباتهم عبارة "مواد جامدة مائعة تزرع مثل الحشيش والأفيون وغيرها، تحدث السكر والفتور لتغطيها العقل سواء تعاطاها الشخص-أيا كانت وسيلة التعاطي- بعد زراعتها مباشرة أو تم تصنيعها بإضافة بعض المواد إليها، حتى ولو صارت مائعة أو غير ذلك أي على شكل أقراص أو كبسولات". (عبد السميع، 2008، ص 23، 24)

وأجمع الأحناف على حرمة التخدير والسكر ويقول الإمام القوتلي في شرحه لمتن القدوري "لا يجوز أكل البنج والحشيشة والأفيون، وذلك كله حرام لأنه يفسد العقل حتى يصير الرجل في خلاعه وفساد يصده عن ذكر الله وعن الصلاة"، ومن الشافعية من قالوا "إن المخدر كله حرام، قليله وكثيره، ولا حد فيه بل فيه التعزير فقط، لا فرق بين مخدر وآخر"، وذكر الخطاب المالكي أنه لا خلاف عند المالكية في تحريم القدر المفسد المغطي للعقل من المخدرات، ويحرم قليلها وكثيرها ما دامت مسكرة". (نقلا عن عبد الحميد، ب س ن، ص 86)

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن المخدرات تعتبر من المواد الخطيرة والمحركة شرعا والمحظورة بقوة القانون، لأنها تؤذي العقل والجسم والنفوس وتسبب الضرر للأفراد والجماعات وأنها من الآفات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار البناء الاجتماعي ككل . لكن لا ننكر دور المخدرات كمادة علاجية تستخدم في مجال الطب وهذه الصورة الغالبة، لكن استخدامها بصورة سيئة أو غير موجهة يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الحالة النفسية والصحية للأشخاص.

4- تعريف التغير الاجتماعي: نجد أن العديد من الباحثين قد اتفقوا على وجود التغير الاجتماعي لكنهم اختلفوا في تحديد مفهومه، وهذا ما أدى إلى التنوع في تعريفاته:

عرفه "ابن منظور" التغير على أنه "تغير الشيء عن حاله: تحول، وغيره حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان. (ابن منظور، 1993، ص 155)

يعتبر "ابن خلدون" من أوائل المفكرين الذين أدركوا أهمية النظرة الديناميكية للمجتمع، وذلك ما تكشف عنه محاولاته لتحليل الحياة في المجتمع البدوي، ومقارنتها بالحياة في المجتمع القروي، للوقوف على مدى التغير الذي لحق بالمجتمع البدوي وصبغه بالصبغة الحضارية. (ابن خلدون، 2004، ص 12)

يعرف أحمد زكي بدوي التغير الاجتماعي على "أنه كل تحول يقع ضمن التنظيم سواء في بنائه، أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها". (بدوي، 1987، ص. 282)

ويعرفه مصطفى الخشاب بقوله "إن التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهو أكثر وضوحا في الحياة الاجتماعية لأنها في تغير دائم وتفاعل مستمر وهذا ما حدا ببعض العلماء إلى القول بأنه ليست هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعلاقات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر وآثار ولكن متبادل". (نقلا عن مطر، 1988، ص. 10)

ويرى ستورر (N.W.STORER) أن محاولة الإحاطة بمفهوم التغير الاجتماعي تعتبر من أكثر الواجبات تحديا بالنسبة لعلم الاجتماع فكلمة التغير ذاتها محايدة تماما إذ لا تتضمن سوى الاختلاف بمرور الزمن في الموضوع الذي تشير إليه الكلمة.

ومن خلال المؤتمر العالمي الثالث لعلم الاجتماع الذي عقد في أمستردام في 1956م حاول علماء الاجتماع تحديد موضوع التغير الاجتماعي بالمجال العام لعلم الاجتماع إلا أنهم اصطدموا بحقيقة أن الحياة الاجتماعية هي حياة، لذا فإنها متغيرة، لذا لم تتم محاولة جادة لإيجاد تعريف ملائم للتغير الاجتماعي. (نقلا عن الصالح، 2005، ص ص، 49، 50)

ومن خلال ما تقدم نعرف التغير الاجتماعي بأنه ظاهرة اجتماعية لازمت وتلازم المجتمعات الإنسانية وهو مفهوم يرمي إلى التحولات و التبدلات الجزئية أو الكلية، التي تطرأ على المجتمع والذي تؤدي به إلى الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى، والذي ينعكس على البناء الاجتماعي والعلاقات والقيم والمعايير والأفراد والجماعات .

ثانيا: واقع آفة المخدرات في المجتمع الجزائري والعوامل المساعدة على استفحالها:

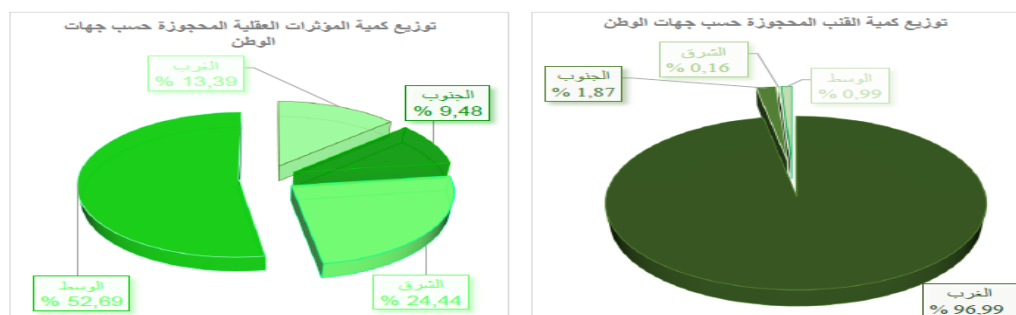
1-واقع ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري:

أصبحت آفة المخدرات من أخطر المشاكل التي تهدد البشرية نتيجة انتشارها واستفحالها على مستوى كل المجتمعات من بينها مجتمعنا الجزائري، الذي لا زالت تتخر في بنائه الأسري والمجتمعي مثله مثل باقي الدول، والتي هي في عملية تزايد مستمر خاصة في الآونة الأخيرة أي أنها أصبحت خطر

حقيقي يهدد استقرار المجتمع بكل أنساقه. وتجدر الإشارة أن استفحال هذه الآفة ليس اعتباطيا أو عشوائيا بل هناك عوامل عديدة ساهمت في تهيئة جو الانحراف في الجزائر، أهمها تغير وظائف أهم ركيزة أساسية للمجتمع وهي الأسرة التي أصبحت علاقاتها العائلية تنطوي على الاستقلالية والفردية وغياب روح المسؤولية، وأهملت وظيفتها التوجيهية والتعليمية ومسؤوليتها الكبرى في تنشئة أفرادها على القيم والمعايير والضوابط الدينية والاجتماعية. لكن بالرغم من هذا إلا أنه يبقى عامل وفرة المخدرات وسهولة الحصول عليها وتواجدها باستمرار بين أفراد المجتمع وغياب قواعد الضبط والردع من أهم العوامل التي أدت إلى التجارة بالمخدرات والإدمان عليها.

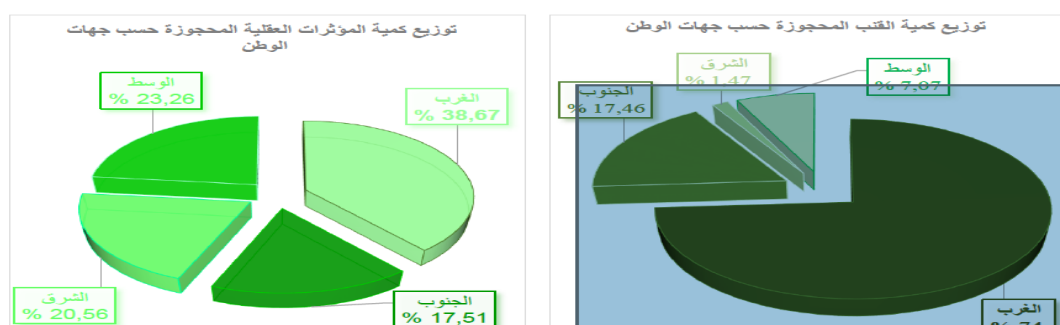
ونشير أن تهريب المخدرات إلى الجزائر والمتاجرة فيها يتم عبر الحدود المغربية الجزائرية، كون المغرب تعتبر أكبر بلد منتج للقنب الهندي في العالم، هذا الأخير الذي يمرر عبر الجزائر باتجاه أوروبا مروراً بتونس وليبيا والتي يتم تهريبها عبر الموانئ الجزائرية الرئيسية، وعن طريق البر باستعمال الشاحنات المجرورة وعن طريق بواخر صنعت خصيصا لذلك. أما فيما يتعلق بالتقسيم الجغرافي للكميات المحجوزة حسب جهات الوطن لشهر جانفي لسنة 2017 م من القنب والمؤثرات العقلية فهو كما يلي:

الشكل رقم 1: يوضح الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2017



المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، 2017م، ص 11.

الشكل رقم 2: يوضح الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2016



المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، 2016م، ص11.

-بالنسبة للقنب تأتي منطقة الغرب في المرتبة الأولى حيث وصلت نسبة المحجوزات سنة 2017م إلى 96.99% وهي مرتفعة مقارنة بسنة 2016م والتي قدرت بنسبة 74 %، تليها منطقة الجنوب بنسبة 1.87% والتي كانت نسبتها 17.46% سنة 2016م، ثم منطقة الوسط بنسبة 0.99% بينما نسبتها كانت 7.07% سنة 2016م، وأخيرا منطقة الشرق بنسبة 0.16% والتي احتلت كذلك المرتبة الأخيرة سنة 2016 بنسبة 1.47%.

-بالنسبة للمؤثرات العقلية تأتي منطقة الوسط في المرتبة الأولى حيث وصلت نسبة المحجوزات سنة 2017م إلى 52.69% بينما كانت تحتل المرتبة الثانية سنة 2016م بنسبة 23.26%، تليها منطقة الشرق بنسبة 24.44% والتي كانت تحتل المرتبة الثالثة سنة 2016م بنسبة 20.56% ثم منطقة الغرب بـ 13.39% بينما كانت تحتل المرتبة الأولى سنة 2016م بنسبة 38.67% ثم منطقة الجنوب بنسبة 9.48% وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2016م حيث قدرت بـ 17.51%.

من خلال ما تقدم نرى أن هذا الارتفاع في كمية المحجوزات ما هو إلا دلالة على عدم نجاعة المخططات التوجيهية الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها التي ترمي إلى الحد من مخاطر المخدرات والأضرار الناجمة عنها وضرورة التصدي لها من حيث ارتباطها بأنواع الجرائم وانتشارها في الجزائر، أو العكس فإن التجهيز الجيد للحكومة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وتكثيف الرقابة الحدودية والداخلية عملت على إبطال العديد من العمليات وهذا ما رفع من نسبة الحجز ، وهذا ما يؤكد تقطن أجهزة الأمن الحكومية لخطر هذه الآفة على كيان المجتمع وأنهم يبذلون ما بوسعهم للقضاء أو الحد من هذه الظاهرة. لكن ما زاد خطورة في الأمر أن معظم الذين تورطوا في قضايا المخدرات هم شباب يقل سنهم على 35 سنة وعددهم 14460 ألف شخص، منهم 74.65 % عازب و 22.49% متزوج و 2.86% حالات أخرى، كما أفاد نفس التقرير الذي أعده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان سنة 2016م، أنه من بينهم 57.97% بطلال و 32.24% موظف و 9.79% طالب، وأشار المصدر أنه من بين العدد الإجمالي للأشخاص المعنيين ما نسبته 41.77% من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 و 25 سنة) ونسبة 36.59% من فئة (26 إلى 35 سنة) ونسبة 17.45% في الفئة العمرية التي تفوق 35 سنة، في حين نسبة 4.19% لدى الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. (الديوان الوطني لمكافحة

المخدرات، 2016م، ص12) (أنظر الجدول رقم:1) وحسب حصيلة مخبر تحليل المخدرات بالمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني فقد شكلت مشتقات القنب أكبر نسبة خلال السنوات السابقة مقارنة بالمواد المؤثرة عقليا ومشتقات الخشخاش المنوم والكوكا ، بحيث وصلت نسبة القنب سنة 2011م إلى 58% لتصل إلى 63% سنة 2012 م مقابل أكثر من 83% سنة 2013م لتتخفف بشكل بسيط سنة 2014م مقدرة بنسبة 81%. (كسير، 2015، ص.33)

الجدول رقم(3):يمثل حصيلة انتداب وعلاج المدمنين لتسعة أشهر الأولى لسنة 2016

عدد الأشخاص	الحالة المالية			الجنس	الأعمار				الوضعية المهنية			المخدرات المستهلكة				طرق الانتداب			
	مخارج	عائز	حالة أخرى		ذكور	إناث	15- سنة	25- 16 سنة	35-26 سنة	35+ سنة	طيار	عامل	بدون عمل	لقب	المخدرات الحرة	مستند الإسمان	حالة أخرى	تفويض خارجي	الامتياز الطبي
14 460	3252	10794	414	13090	1370	606	6040	5291	2523	1416	4661	8383	3881	3701	4995	1883	13448	858	154
%	22,49	74,65	2,86	90,53	9,47	4,19	41,77	36,59	17,45	9,79	32,24	57,97	26,84	25,60	34,54	13,02	93	5,93	1,07

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، 2016م، ص12.

من خلال هذه الإحصائيات نستطيع القول أن خطورة آفة المخدرات تزيد وطأة وحدة على الشباب وهذا ما يستدعي منا القلق، وهذا ما يؤكد أن واقع المخدرات أخذ منزلقا خطيرا وأن فئة الشباب المراهقين أصبحت الأكثر استهدافا لمختلف ظواهر الانحراف والإجرام. كما أن هذه الإحصائيات تعطينا مؤشرا هاما وقويا يكون سببا في الانحراف وهي البطالة، بحيث أن أكثر من ثلثي الأشخاص الموقوفون هم بطلين ،أي أن المشاكل الاجتماعية لها دور قوي في تقشي مثل هذه الآفات وهنا نناشد الجهات المختصة والمسؤولة بأن تتحمل جانبا من هذه المسؤولية وتعمل على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي لهذه الآفة من خلال حل مشكل البطالة في مجتمعنا، إلا أننا لا نعتبره المشكل الوحيد لتفاهم المخدرات بل هناك عوامل أخرى ومتعددة . ومن خلال مشاهدتنا لبعض القنوات التلفزيونية الجزائرية خاصة قناتي النهار والشروق ندرك ذلك الخطر حقا، فمثلا إذا تتبعنا الشريط الإخباري الذي يظهر على الحافة السفلى للشاشة بالإضافة للنشرات الإخبارية نجد أنها تشير إلى حجز كميات معتبرة من المخدرات عبر مختلف ولايات الوطن ونستطيع القول أن الحجز يومي تقريبا، بالإضافة لما يعرض حول أحوال المجتمع والمشاكل التي تعترية ندرك أن هذه الآفة شملت كل الفئات ذكور إناث، صغار كبار، مثقفين وأميين، فقراء وأغنياء، اليتامى

وغير اليتامى ،كما أصبحنا نلاحظ اليوم وعلى مرّ أعيننا وفي وضوح النهار أفرادا وهم في حالة إيمان كحولي أو مخدر يتطاولون في وسط المارة بألفاظ وتصرفات غير لائقة، وهذا ما هو إلا انعكاس سلبي لعوامل التغير الاجتماعي على المجتمع، ودلالة على تفكك الروابط الاجتماعية بسبب غياب استراتيجيات التكفل بالحاجات النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع وضعف القيم الأخلاقية والدينية لأن ديننا الحنيف يحرم مثل هذه المظاهر لما لها من آثار مدمرة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ككل. ونشير أن انتشار هذه الآفة أدى إلى التنوع في مصطلحاتها في أوساط المدمنين في المجتمع الجزائري ومن بين ما مرّ على مسامعنا من خلال وسائل الاتصال(التلفزيون) الشيرة-القبiche-الزطلة-التعمار-الغمية- الحنية-الشيكولا.....وغيرها.

2- العوامل المساهمة في استفحال ظاهرة المخدرات:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم العوامل التي تلعب دورا فعّالا في انتشار آفة المخدرات وتدفع بأفراد المجتمع إلى اللجوء في عالمها، وبالرغم من تعدد الأسباب فسنحصرها في عاملين عوامل داخلية مرتبطة بذات الشخص وخارجية مرتبطة بالعوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد:

1. 1-العوامل الخارجية:تؤثر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد والوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه في تشكيل ونمو شخصيته، فالفرد لا يعيش بمعزل عن الآخرين، فهو كائن اجتماعي بطبعه، و له علاقات متعدّدة بالمحيطين به، وقد يتأثر بهم كما قد يؤثر فيهم وهذا التأثير قد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا.

11. ومن خلال ما تقدم سنتطرق إلى أهم العوامل المرتبطة بالبيئة الاجتماعية للفرد والتي نعتبرها كعوامل خارجية لها انعكاساتها على الفرد والمجتمع والتي نلخصها في :

1-1/ الأسرة: يؤكد بعض الباحثون على أن الطفل حيوان صغير مقلد يتأثر بكل ما يحيط به من أنماط سلوكية مختلفة ،وليس أهم من الوالدين من يستطيع أن يرسم للطفل طريق المحاكاة والتقليد،فالطفل يتعلم الكثير من والديه ويتعلم ذلك بسرعة فائقة،فكل اضطراب في سلوك الوالدين أو انحراف في شخصيتهم لاشك يعكس آثاره على شخصية الطفل عاجلا أو آجلا.(غباري،2007،ص.101)

111. أي أن للبيئة الأسرية دور هام في استقامة الفرد أو انحرافه،فالأسرة التي تهمل الدور المنوط بها و تفشل في توفير الحاجات الأساسية لأبنائها سواء تعلق الأمر بالجانب المادي أو المعنوي كالدفع العائلي، ولا تعمل على إكساب أفراد أسرتها السلوكات والعادات الاجتماعية السليمة، وكيفية تكوين

العلاقات مع الآخرين، ولا تفرض الضوابط على دوافعهم وانفعالاتهم ، أسر معتلة قد تؤدي بأفرادها إلى الانحراف، ومن بين صور الانحراف هي المتاجرة بالمخدرات والإدمان عليها. ونشير أن الأسر الجزائرية قد عرفت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تغيرات مستمرة، بحيث قديما كانت تسود الأسر الممتدة وحاليا أصبحت الأسر النووية هي السائدة وهذا بفعل التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها العولمة، والتي انعكست كذلك على نمط البيئة الاجتماعية للمدينة التي كان يعيش فيه الفرد، فأصبح لزاما عليه مسايرة هذه التطورات التي أحدثت خلا في سلوكاته وقيمه ونمط تفكيره. فالיום نجد كلا من المرأة والرجل يهملان دورهما الأساسي، فالمرأة لم تصبح تتحمل مسؤوليتها كمرية أجيال ولم تصبح تعر أسرتها وأبنائها أي اهتمام نظرا لانغماسها في مجال العمل وضغوطاته، والرجل بدوره أهمل مسؤوليته كرب أسرة مسؤول عن احتياجاتها المادية والمعنوية، فهذا التضارب في الواجبات خلق العنف الأسري الذي أصبح يعتري غالبية الأسر الجزائرية والذي سيؤدي حتما إلى التفكك الأسري، هذا الأخير الذي سيؤثر سلبا على الجانب النفسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي لأفراد الأسرة ، وهذه الضغوطات الأسرية قد تجر بأفرادها إلى الإبحار في عالم الانحراف مثل الإدمان على المخدرات وغيرها من الأمور، وتكون الضحية الأقوى تأثرا بهذه الأوضاع هي فئة المراهقين، لكونها تكون في مرحلة نمو حرجة وصعبة وبحاجة دائمة لموجه ومرافق، وإهمالها سيؤدي لانحدارها نحو الطريق السلبي الذي يؤدي بها إلى الضياع. كما قد يكون العكس فنجد أن العديد من الخلافات الأسرية والتي أدت إلى تفكك الأسر كانت سببها المخدرات بسبب إدمان أحد أفراد الأسرة عليها.

1.1-2/ جماعة الرفاق (الأصدقاء) والأقران: مما لا شك فيه أن للأصدقاء دورا كبيرا وبارزا في التأثير على اتجاه الفرد وسلوكه العام، فلكي يبقى الشاب عضوا في الجماعة يجب أن يساير أفرادها في عاداتهم واتجاهاتهم السلوكية سلبية كانت أو ايجابية، وهنا نجد الشاب يبدأ في تعاطي المخدرات في حالة تعاطيها من قبل أفراد الجماعة. (عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.69) وهذا ما أثبتته دراسة قام بها "بارفري" حول تدخين القنب، والتي تعد من البحوث الميدانية اليوروأفريقية التي أشارت إلى أهمية الأقران والأصدقاء في تحديد ما إذا كان المراهق سيقدم على تعاطي المخدرات أم لا وتوصلت أن من أهم عوامل تعاطي المخدرات جماعة الأقران. (نقلا عن سوييف، 1996، ص.90). أي أن مرحلة المراهقة صعبة جدا، كون الشباب يميلون خلالها إلى التقليد والتجريب سواء كان ذلك ايجابيا أو سلبيا، وهذا وفقا للجماعة التي ينتمون إليها والتي تجعلهم ينصاعون لأوامرها بشكل قهري، وهذا لما لها من

قوة تأثير على قيمهم واتجاهاتهم و عاداتهم. لهذا فصحة المنحرفين خاصة متعاطي المخدرات سيجرهم حتما إلى الانحراف والإدمان وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات والإحصائيات، ومن الأمثال الشعبية الشائعة في هذا المجال "الصاحب صاحب".

٧. 1-3/ الحي والمسنن: تلعب الأوضاع الاجتماعية بالأحياء دورا حيويا في تشكيل الحياة اليومية، ونعني بتلك الأوضاع الاجتماعية الأساليب التي يتبعها أفراد الحي أو الأسرة لتشكيل الاتجاهات التي توجه السلوك سواء أكان هذا التوجيه صحيحا أو خاطئا، كما أن للمستوى التعليمي المنخفض لهذه الأحياء أثر بالغ على الفرد خاصة في فترة المراهقة، وهذا ما قد يساهم في انتشار مشكلات اجتماعية كالبطالة والانتحار وتعاطي المخدرات، ومن خلال الإحصائيات التي أجريت في أمريكا وفرنسا وبريطانيا تبين أنّ أغلب المتعاطين للمخدرات شبان ينتمون إلى أحياء و أسر فقيرة، حيث تتعدم أبسط وسائل الراحة والترفيه ولا تتوفر أدنى شروط ومتطلبات الحياة الكريمة، مما يدفع بهم إلى الشارع لقضاء معظم أوقاتهم أين يتعرفون على المخدرات و يتعاطونها لنسيان ظروفهم المعيشية.(عبد المنعم، 1998، ص.105)

1-4/التغير الاجتماعي السلبي: أشار الدكتور "كمال بوزيدي" أن التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمعات الإسلامية وما صاحبه من تغير ثقافي أدى إلى بث قيم وثقافات غريبة عن الثقافة الإسلامية، وبعيدة كل البعد عن الأخلاق الدينية وعن الالتزام بالشرائع الدينية، أو ما يسمى بالغزو الفكري الذي يستهين بديننا وقيمنا ويحاول أن يشككنا فيها، وينشر الإباحية والانحرافات الاجتماعية والخلقية في مجتمعاتنا.(بوزيدي، 2004، ص.285)

من خلال ما تقدم نستنتج أن للعولمة دور كبير في التغيير سواء في الجانب الاجتماعي أو الثقافي للمجتمعات البشرية، بما في ذلك الهوية وأنماط العيش و القيم ، و للوهلة الأولى يبدو أن العولمة موجهة نحو مقاصد المال و الاستهلاك ، و لكن سلاحها الحقيقي في الواقع موجه نحو إبعاد الفرد والمجتمع عن قيمه ودينه أكثر فأكثر، بل هي غزو ثقافي بأكمله لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ومنظمة، ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة ، حيث حملت عولمة الاقتصاد في طياتها إيديولوجية التنميط والاختراق الثقافي. وأزمة القيم نجدها اليوم أكثر حدة عند جيل الشباب الذي يعاني غموضاً في الهوية وضياءاً في الأهداف وبهذا أصبح عرضة لارتكاب الجرائم بشتى أنواعها منها تناول المخدرات والمتاجرة فيها .

2-العوامل الداخلية: يقصد بها الأسباب الذاتية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1-2/ضعف الوازع الديني والخلقي: نجد أن ضعف الإيمان أو انعدامه لدى الفرد يؤدي به إلى ارتكاب الجرائم منها جريمة المخدرات. فإذا غابت القيم الإسلامية وانعدم الشعور بمراقبة الله تعالى من حياة الإنسان فإنه ينقلب إلى شخص لا يبالي بالأعراف والمعايير الاجتماعية، ولا يهمه إذا فسدت نفسه أو فسد مجتمعه، فهو لا يلتزم بالتعاليم والأحكام الدينية فيحدث اهتزاز للقيم بداخله ونفسه خربة لا تقبل الإصلاح. (بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص.282)

2-2/الجهل والاعتقاد الخاطئ: العديد من الناس خاصة الأطفال والمراهقون يجهلون الأخطار الناجمة عن تعاطي المخدرات و يلجؤون إلى تجربتها للحصول على النشوة و السعادة. (عرموش، 1993، ص.301) و كذلك الاعتقاد الخاطئ لدى البعض بعدم تحريم المخدرات دينيا مع أنّ التحريم يشمل الزراعة و الإنتاج و الاتجار و التعاطي و الإدمان، فنقص الوازع الديني و ابتعاد الكثير من الشباب عن الدين، يؤدي بهم إلى الشعور بالفراغ الروحي الذي يولد الكثير من الصراعات والاضطرابات النفسية لهم كالقلق والخوف والاكتئاب والإحباط مما يدفع بهم إلى اللجوء للمخدرات كحل لما يعانونه. (أبو الروس، 2003، ص.60)

ثالثا: الانعكاسات السلبية لظاهرتي المخدرات والتحضر على النسيج الاجتماعي:

يعرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل كيانه، كارتفاع معدل الجريمة والهجرة غير الشرعية والتفكك الأسري والتسرب المدرسي والسرقة والتشرد.... وغيرها من القضايا التي قد تكون سببها الانعكاسات السلبية لآفة المخدرات والتحضر.

وفي هذا العنصر سنحاول التركيز على أهم قضية اجتماعية أحدثت خلا وتفسخا على مستوى النسيج الاجتماعي وهي الجريمة والتي يعود سببها أو أنها انعكاس لظاهرتي المخدرات والتحضر إلى حد بعيد، أي أن الجريمة تكثر في البيئة الاجتماعية للمدينة التي تنتشر فيها المشاكل الاجتماعية وتقل فيها عملية الضبط الاجتماعي .

نستطيع القول أن المخدرات مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد ذات جذور وطنية ودولية على حد سواء، وأنها تعتبر من أعظم الجرائم التي تمقتها الشرائع السماوية وتعاقب عليها القوانين الوضعية لما لها من تأثير سلبي على الفرد من الناحية الصحية، وكذا المجتمع الذي يفقد توازنه واستقراره بسبب تفشي هذه الظاهرة والتي تتجر عليها ظواهر إجرامية أخرى، أي أن العلاقة التي تربط المخدرات بالجريمة هي علاقة

طردية في المجتمع حيث كلما زادت حدة التعاطي و المتاجرة بالمخدرات ارتفع معدل الجريمة المنظمة وغير المنظمة وأكثر القضايا الإجرامية انتشارا هي المساس بالأشخاص، ثم القضايا المتعلقة بالمساس بالممتلكات، وتأتي تلك المتعلقة بانتهاك القوانين في المرتبة الثالثة، وتمثل الجريمة المنظمة التي تشمل التهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وجرائم أخرى متعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني المرتبة الرابعة.

وفي مقال نشر بمجلة الوقاية والمكافحة في عددها الأول لسنة 2015م للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها ،أنه ارتفعت حالات الجريمة بالبلد بمختلف أنواعها خلال سنة 2014م إلى 200.000 حالة مسفورة عن توقيف 22 ألف شخص، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 16% مقارنة بسنة 2013، وحسب حصيلة مخبر تحليل المخدرات فان عدد القضايا المسجلة وصل إلى 251 قضية سنة 2011م ليصل إلى 403 قضية خلال سنة 2012 ، ثم تسجل 506 قضية سنة 2013م مقابل 568 قضية خلال سنة 2014م (مجلة الوقاية والمكافحة، 2015، ص ص. 22-33) وما يلاحظ أنه هناك ارتفاع مستمر في حجم القضايا الإجرامية دون انخفاضها وهذا ما هو إلا دلالة على أن هناك صراع قيمي داخل المجتمع.

كما لا يمكن أن نغفل دور التحضر والتقدم المسيرين لعملية التغير الاجتماعي في إنتاج أو تفشي السلوك الإجرامي. حيث أن التحضر يفسح المجال لظهور الصراع بين القيم الجديد المكتسبة و القيم والمعايير الموروثة ، مما يفسح المجال لخلق شخصيات إجرامية.

أي أن التغيرات التي طرأت على المجتمعات بسبب النمو والتطور الحضري أدى إلى تأزم البيئة الاجتماعية و تعقد الحياة الاجتماعية للمدينة مما انجر عليه تصدع العلاقات الاجتماعية و تفكك الروابط الأسرية وانتشار الأمراض الاجتماعية كالاعترا ب والعزلة والانتحار والضياع ونتج على هذه الظروف الصعبة مشكلات اجتماعية لا حصر لها كانتشار الجرائم مثل السرقة والمتاجرة بالمخدرات وتعاطيها وغيرها وهذا كله ينعكس على النسيج الاجتماعي للمجتمع الذي تضعف قوته بضعف قواعد الضبط الاجتماعي وانعدام التكافل والتضامن الاجتماعي وانتشار المشاكل الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ككل. لذا نجد العديد من المفكرين والفلاسفة يتخذون موقفا عدائيا من المدينة باعتبارها موقعا ومنبعا للفساد والانحراف.

وقد اختلفت آراء الباحثين حول وجود علاقة من عدمها بين ظاهرتي المخدرات والجريمة إلا أن الغالبية العظمى يؤكدون سببية المخدرات للجريمة . حقيقة أن المخدرات هي العوامل أو البواعث القوية لانتشار الجريمة والعكس صحيح، إلا أن نتيجتها واحدة وهي إدخال المجتمع في حالة اللامعيارية أي تصدع وانحيار النسق الاجتماعي، إلا أننا لا بد أن لا نغفل عن دور البيئة الاجتماعية في استفحال كلا من السلوك الإجرامي والانحرافي وهذا ما أشار له "روبيرت ميرتون" أن السلوك الإجرامي والانحراف لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ولكن يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره. وكما أشار "أودلف كيتليه" بأن المجتمع يحمل في أحشائه جنين كل جريمة سيتم ارتكابها لأنه يخلق الظروف التي تشجع على ارتكاب الجريمة وهو الذي يهيئ للجريمة أما المجرم فليس سوى أداة لتنفيذها.

كما نستطيع أن نوافق أصحاب الرأي القائل بعدم تسبب المخدرات في الجريمة لأن غالبية الأفراد هم مجرمون في الأصل قبل تعاطيهم للمخدرات ، لكن هذا لا ينفي وجود علاقة متبادلة بين الظاهرتين لأنه إذا رجعنا إلى الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات نجد أن الفرد يكون في حالة نفسية غير متوازنة أي حالة اللاوعي بحيث لا يميز بين ماهو ايجابي أو سلبي ويفقد كل ماهو إنساني وقيمي متفق عليه اجتماعيا مما يؤدي به للوقوع في الجريمة.

رابعا- أهم الحلول أو الآليات الكفيلة لمواجهة ظاهرة المخدرات بين فئات المراهقين والمجتمع ككل:

باعتبارنا مجتمع إسلامي فان مكافحة ومحاولة القضاء أو الحد من ظاهرة المخدرات واجب شرعي يفرضه علينا ديننا الحنيف، لأنها تعد من الجرائم لما لها من انعكاسات سلبية على كيان الفرد والمجتمع ،فديننا حريص على حماية أبنائه وذلك بنهيمهم على المنكرات والخبائث وعلى كل طريق يلحق الضرر بصحتهم ومن حولهم ،مصادقا لقوله تعالى " يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث"(سورة الأعراف، الآية.157)

إذن فهو واجب يقع على عاتق كل أفراد المجتمع خاصة أولياء الأمر مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم"ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"(رواه مسلم- البخاري)

لذا ومن خلال ما تقدم سنتطرق إلى بعض الحلول من المنظور السوسولوجي والديني:

-الحرص على التنشئة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع لكونها أهم وأخطر عملية اجتماعية سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، لأنه بواسطتها يتم الارتقاء بالفرد من كائن عضوي بيولوجي إلى كائن اجتماعي

له مميزاته وخصائصه، أي أن سلوك الفرد الايجابي أو السلبي يرتبط بهذه التنشئة التي تكسبه القيم والمعايير التي يقوم عليها وبهذا نصل إلى خلق شخصية إنسانية منسجمة وصالحة للمجتمع.

- التركيز على عملية الضبط الاجتماعي باعتبارها آلية أساسية يواجه بها النظام الاجتماعي الانحرافات الاجتماعية، أي أن عملية الضبط الاجتماعي عملية ضرورية لما لها من دور في ضبط السلوك الفردي والجماعي، لأن الأفراد لو تركوا بدون رقابة فسوف يضربون بالمعايير عرض الحائط، لذا فإن عملية الضبط تجعلهم يمتثلون للمعايير الاجتماعية وتبعدهم عن الانحرافات وذلك من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع وتكامله وتطوره، ويتم خلق بيئة اجتماعية صالحة لكل أفراد المجتمع وللنظام الاجتماعي ككل، ويعتبر ديننا الحنيف من أعظم عوامل الضبط الاجتماعي لما له من دور في توجيه سلوك الأفراد طبقا للمعايير والقيم والنظم الاجتماعية السليمة بما يملكه من قوة الإقناع والحجة والبرهان ومن أساليب مختلفة للجزاء في حالة الانحراف، أي أن ديننا له دور في توجيه الفرد من خلال أسس التنشئة الاجتماعية السليمة، وله دور علاجي من خلال عملية الضبط الاجتماعي في حالة عدم الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والانحراف عنها.

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (رواه مسلم)، أي أنه على أفراد المجتمع التضامن والتكافل من أجل مكافحة هذه الظاهرة ، من خلال مساعدة الفئة المنحرفة عن العزوف على هذا المجال، ومساعدة الفئات المحرومة ماديا ومعنويا (وخاصة اليتامى منهم) لكي لا تتجر وراء الآفات الاجتماعية، كما ينبغي على أفراد المجتمع مساعدة الجهات المختصة بمكافحة هذه الظاهرة بإعلامهم عن المروجين والتجار وممن يساهمون في تكثيف الفساد الأخلاقي في المجتمع، لأنه إذا لم يكن هناك تعاون وتضامن بين فئات المجتمع من مدنيين ومسؤولين فلن يكون هناك إصلاح، وهذا ما لوحظ في العشرية السوداء فلولا تضامن المواطنين مع أجهزة الأمن بالإضافة إلى القوانين التي وضعتها الدولة لما استتب الأمن واستقر المجتمع. لذا علينا أن ننظر إلى آفة المخدرات كعملية إرهابية تريد افتكاك فلذات أكبادنا واستقرارنا وتهوي بشبابنا إلى الدرك الأسفل وبهذا تهوي مجتمعاتنا وتتميع.

- غرس روح المواطنة بين أفراد المجتمع، و المساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي الايجابي في مختلف المدارس لغرس فكر الانتماء وحب الوطن منذ الصغر، لان قيم الجيل الصاعد هي التي سيبنى عليها مستقبل المجتمع فكريا وعلميا، كما أنها تعد الضابط والمعيار الأساسي للسلوك الفردي والاجتماعي

خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية المتسارعة والتي أفرزت قيما جديدة مستحدثة لم تكن موجودة من قبل، وضغوطات اجتماعية تهدد استقرار الأفراد، والتي قد تؤدي إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية قد تصل إلى الانحراف كوسيلة غير مشروعة للهروب من الواقع المعاش.

- يجب أن تتقطن الأسر الجزائرية لدورها الإيجابي (الفعال) والسلبى في الحد من آفة المخدرات أو استئصالها في آن واحد، وهذا لكونها نظاما اجتماعيا يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى فبصلاحها يصلح المجتمع وفسادها يفسد المجتمع، فاليوم نجد أن غالبية الأولياء يولون اهتمامهم لأعمالهم ومشاكلهم أكثر من أولادهم الذين هم نقطة الانطلاق لبناء الجيل الجديد، فهذه الهوة التي تقع بين أفراد الأسرة الواحدة تنعكس بطبيعة الحال على المجتمع، فإذا انحلت أواصر الروابط الأسرية فسينفكك ويتفكك النسيج الاجتماعي وبذلك ينهار المجتمع، إلا أنه لا يمكن أن نغفل دور النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في انحلال الأسر فمثلا نلاحظ بعض الحالات من العائلات الذين تشردوا في الشوارع بسبب عدم توفر السكن وأحيلوا أرباب الأسر على التقاعد قبل أوانهم بسبب إفلاس بعض المؤسسات دون أن تراعي الدولة وضعيتهم بالإضافة لمن وجد نفسه محروما من الوالدين وفقط العطف والحنان الذي يحتاجه كل فرد منا صغيرا كان أم كبيرا، فمثلا هذه المشاكل تساعد على الانحراف بكل أنواعه أي أن أي تغيير في الأسرة سببه عدة تغيرات على مستوى أجزاء المجتمع، لذا يجب أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين مكونات البناء الاجتماعي ككل ليتم القضاء أو التخفيف من حدة الآفات الاجتماعية.

- الحرص على تكافل الجهود بين الأطباء والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والأسرة من أجل علاج هذه الفئة الهشة والخروج بها من دائرة الإدمان وإعادة إدماجها في المجتمع بعد خضوعه للعلاج، مع العمل على توعية الأصحاء بخطر هذه الآفة الاجتماعية، كما لا ننسى دور النظم السياسية في الاهتمام بهذه الفئة من المراهقين خاصة اليتامى منهم .

الخاتمة:

بالرغم من كل الإجراءات والطرق المتبعة للقضاء على ظاهرة المخدرات والتي تسبب فسادا أخلاقيا وبيئيا واجتماعيا، إلا أن العالم بأسره لا زال يعاني من هذه الظاهرة الإجرامية ألا وهي المخدرات وما زاد من هذه المعاناة هو تطورها المذهل كما وكيفا، بالإضافة لظهورها بشكل جديد وخطير وهو ما يعرف (بالمخدرات الرقمية) بسبب التغير الاجتماعي والتطور التكنولوجي الذي ألقى بضلاله على كل القيم والمعايير والنظم الاجتماعية، لذا على جميع المجتمعات بمختلف سياساتها ومعتقداتها أن تتفق على إيجاد

صنع جديدة لمعالجة هذه الظاهرة من أجل ضبطها ثم القضاء عليها، وذلك لخلق مجتمع متكامل تعمه الأخلاق الإنسانية المثلى والقيم السامية الإنسانية وبهذا يتحقق الأمن النفسي والاجتماعي للبشرية جمعاء. وبما أن الأسرة هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمع فأى خلل يصيبها ينعكس على استقرار المجتمع، لكن للأسف فالواقع الحالي يعكس لنا المظاهر السلبية للتغير على الأسر الجزائرية التي تعتبر من أهم النظم الاجتماعية خاصة في مجال التنشئة الاجتماعية وفي المحافظة على النسيج الاجتماعي، فالיום نجدها تعاني من التفكك وعدم الاستقرار و ضعف روابطها الأسرية وسلطانها الأبوية على أبنائها بسبب ضغوط الحياة وعدم قدرتها على مواكبة مظاهر التغير الاجتماعي المتسارع، والذي خلق نوع من الصراع بين الأجيال (جيل الآباء والأبناء)، ويظهر هذا جليا من خلال ظهور ظواهر اجتماعية سلبية كالانحراف والجرائم مثل الانحلال الخلقي والسرقة وجنوح الأحداث والانتحار وتعاطي المخدرات، هذه الأخيرة التي أصبحت تهدد كيان أهم شريحة اجتماعية وهي الشباب في فترة المراهقة المتوسطة والمتأخرة، وهذا لان الطفل المراهق يعتمد في هذه المرحلة إلى الاستقلالية والتحرر من سلطة أبويه، ويرغب في أن يعامل كشخص ناضج له قراراته، فإذا عومل بما لا يرغب وحاول والديه أن يحذوا من استقلاليته وإبقائه تحت سلطتهم بطريقة غير مستحسنة، سيؤدي به إلى البحث عن ملجأ آخر لتحقيق استقلاليته التي يجدها مع أقرانه، ويحاول ترجمتها في المحيط الخارجي الذي قد يؤدي به إلى انزلاقات خطيرة، لذا يتوجب على الأسرة أن تتعلم كيفية التعامل السليم مع المراهق الذي يبقى مسؤوليتها بالدرجة الأولى ثم تليها مسؤولية المدرسة والمجتمع ككل.

ومن هنا أطرح تساؤل جديد هل حقا الأسرة العربية وبالأخص الجزائرية لم تعد الدرع الواقي لأفرادها في ظل التغيرات الاجتماعية المتواصلة؟ وهل للكيان الأسري علاقة قوية في تقشي ظاهرة المخدرات بين أوساط شبابنا؟ أم أن هناك علاقة ترابطية بين التغير الاجتماعي والكيان الأسري والانحرافات المجتمعية؟ وكنصيحة أخوية أبنها إلى جميع المسلمين وخاصة فئة الشباب بأن ينتشبتوا بدينهم الحنيف لما له من دور كبير في كبح جماح النفس واجتثاثها من يد هذا الوحش المفترس الذي يغدر بهم ألا وهي المخدرات، والتي تنتهي بهم إلى طريق الانحراف والإجرام بشتى أنواعه، ونصيحة أخرى أرسلها إلى كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها الأسرة و دور العبادة لما لها دور قوي في درء هذا الخطر، وذلك بإرشاد وتوجيه الأفراد، إلى جانب المؤسسات الإعلامية والتي تكمن وظيفتها أو بالأحرى واجبها في توعية شبابنا الذي يشكل أكبر شريحة اجتماعية مستهدفة ومكونة للمجتمع، باعتبارها بمثابة ينبوع

الأساسي الذي يرشف منه شبابنا قيم اجتماعية وعادات واتجاهات وأنماط سلوكية ايجابية وسلبية ،وذلك من خلال عملية التحسيس المتواصل بالخطورة أو النتائج السلبية التي تنجر على هذه الآفة على مستوى الفرد والمجتمع. مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من رأى منكرا فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

قائمة المراجع

- ابن خلدون.(2004). المقدمة. بيروت :دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
- ابن منظور.(1993). لسان العرب. ط3. المجلد 10. بيروت : التاريخ العربي، إحياء التراث العربي.
- أبو الروس، أحمد.(2003). مشكلة المخدرات والإدمان. مصر :المكتب الجامعي الحديث.
- أبو النصر، مدحت محمد.(2008). مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات:العوامل والآثار والمواجهة. الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- الجمسماني، عبد العالي.(1994). سيكولوجية الطفولة والمراهقة: حقائقها الأساسية. بيروت: دار العربية لعلوم الطباعة والنشر والتوزيع.
- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.(2016). تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها:الحصيلة الإحصائية للإحدى عشرة أشهر الأولى من سنة 2016م.
- الشافعي، ناصر.(2009). فن التعامل مع المراهقين:مشكلات وحلول. ب ب ن:دار البيان للترجمة والتوزيع.
- الطارقي، عبد الله. (2011).دعه فانه مراهق:قراءات في تحرير مصطلح المراهقة. جدة،المملكة العربية السعودية :دار كنوز المعرفة.
- الصالح، مصلح.(2005).التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- المشرف، عبد الاله بن عبد الله و الجوادي، رياض بن علي.(2014). المخدرات والمؤثرات العقلية: أسباب التعاطي وأساليب المواجهة. الأردن :الأكاديميون للنشر والتوزيع ودار الحامد للنشر والتوزيع.
- بدوي، أحمد زكي.(1987). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت :مكتبة لبنان.
- براهمية، نصيرة.(سبتمبر 2013).إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري المدمن بين المرض والإجرام.
- العدد 1. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.جامعة الوادي.
- بوزيدي، كمال.(2004). ظاهرة المخدرات بين المخاطر والعلاج.العدد 10. مجلة الصراط. جامعة

الجزائر: كلية أصول الدين.

- سوييف، مصطفى.(1996). المخدرات و المجتمع نظرة تكاملية. الكويت: سلسلة عالم المعارف.
- عبد المنعم، عفاف محمد. (1998). الإدمان دراسة نفسية لأسبابه و نتائجه. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- غباري، محمد سلامة.(2007). الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي. دار الوفاء:الإسكندرية.
- كمال، عفيفي أحمد.(1991).دراسات في التخطيط العمراني.بيروت:ب د ن.
- مجلة الوقاية والمكافحة للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.(2015).المجتمع المدني ..رهانات وآفاق إستراتيجية مكافحة المخدرات،العدد 1،الجزائر.
- محمد علي ،إيمان عبد الحكيم هاشم.(2001). اليتيم بين الكتاب المقدس والقرآن الكريم:دراسة مقارنة، القاهرة: مكتبة الآداب.
- محمد علي، إيمان عبد الحكيم هاشم.(2001). اليتيم بين الكتاب المقدس والقرآن الكريم:دراسة مقارنة. القاهرة: مكتبة الآداب.
- مطر، سيف الإسلام علي.(1988). التغير الاجتماعي:دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية . ط2. المنصورة:دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، صلاح محمد.(د س ن) المراهقة والمخدرات.الجيزة:هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.
- عبد السميع، أسامة السيد .(2008).عقوبة تعاطي المخدرات والاتجار بها بين الشريعة والقانون. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عروموش، هاني.(1993).المخدرات إمبراطورية الشيطان :التعريف،الإدمان،العلاج. بيروت:دار النفائس.
- كسير، محمد.(2015). مجلة الوقاية والمكافحة للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،العدد1. الجزائر.
- مروك، نصر الدين .(2004). جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية. الجزائر: دار هومة.

RICHARD CLOUTIER.(1982). PSYCHOLOGIE DE L'ADOLESCENCE. PARIS.
EDITION ESK